

## الضغوط المجتمعية: المرونة المتاحة - والتغيير المطلوب\* دراسة اختبارية في الحركات المجتمعية الأردنية إبان الفترة 2012-2013

طارق زياد أبوهزيم\*\*

### ملخص

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر المرونة المتاحة بوصفها محددًا رئيسًا للتغيير المطلوب من وجهة نظر المشاركين وغير المشاركين في الحركات المجتمعية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم نموذج يتكون من متغيرين: (1) متغير مستقل، وهو المرونة المتاحة في (مجلس النواب، ومجلس الأعيان، والحكومة، والقضاء، والموارد المتاحة، والإعلام)، (2) متغير تابع، وهو التغيير المطلوب في (المستويات القيادية، والبنية الهيكلية للدولة، وسياساتها واستراتيجياتها). وقد اشتملت من هذا النموذج فرضيتان رئيسيتان، عُنيَت الأولى بالارتباطات، والثانية بالتأثيرات. وجمعت البيانات من عينة عشوائية تضمنت (مشاركين، وغير مشاركين) في الحركات المجتمعية الأردنية بلغ قوامها 902 من الأفراد باستخدام استبانة تمتعت بصدق وثبات عاليين. وقد برهن تحليل النتائج وتقييمها على وجود تأثيرات وارتباطات قوية ذات دلالة إحصائية بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب، ولقد وجدت الدراسة أدلة قوية على انخفاض حاد في المرونة المتاحة، وعدم رضى عن مسارات التغيير الحالية، وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود تباين مختلف من حيث نوعه وقوته واتجاهاته على مستوى المتغيرات والعينة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

الكلمات الدالة: الضغوط المجتمعية، المرونة، التغيير، الحركات المجتمعية الأردنية.

ظل غيبية استراتيجية واضحة وراسخة للتغيير وستفقد بصيرتها،  
ومن المرجح أنها ستضل سبيلها.

يرتبط التغيير والتطور المستمر بالمرونة، ومدار المرونة هو الأفكار، وعندما تدور الفكرة في عقل الدولة فذلك تغيير في تفكيرها، وعندما تُنفذ تلك الفكرة ينتقل التغيير إلى السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والإجراءات التي ينبغي أن تتوافق مع تطلعات الأفراد واحتياجاتهم ورغباتهم.

وانطلاقاً من التحولات المتسارعة التي يشهدها الأردن، والخيارات المتاحة والرؤى المختلفة حول صياغة مستقبله ومآلاته، ومع تزايد الدعوات لإجراء التغيير في المسار التقليدي والاتجاه نحو أعمال أدوات التغيير الجذري، ولما للفرد من دور في ذلك، ولأن الناشطين (مستقلين - ومسيحين) يمثلون نخبةً مجتمعية تقود الشباب للمستقبل وتشكل أفكارهم وتُثمي مواهبهم، جاءت هذه الدراسة العلمية التطبيقية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميمها في أربعة مطالب:  
الأول: يعالج المنطلقات النظرية للضغوط المجتمعية (المرونة، والتغيير)

الثاني: يبيّن منهجية الدراسة وإجراءاتها.

الثالث: خصص لتحليل وتقييم متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها ونموذجها.

### مقدمة الدراسة والإطار النظري

تتنامي الضغوط والحركات المجتمعية وتتدفق في مفاصل المجتمع الأردني المختلفة، لإنجاز التغيير المأمول وسط انقسام حاد في الرؤى بين (مؤيد - أغلبية صامتة - معارض)، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة العلمية لتقف على رؤى (المشاركين، وغير المشاركين) بالحركات المجتمعية، وذلك باستقصاء الكيفية التي تؤثر فيها المرونة المتاحة في تحقيق التغيير المطلوب وتحليلها وتقييمها.

ويرتبط التغيير بعودة مستقبلية، لذا تُصبح المفاضلة بين البديل الأكيد والمحمّل في صالح عدم التغيير، ونحتاج الدول والأنظمة النامية إلى التغيير أكثر من سواها، ولأن التغيير فيها صعب ومؤلم فهي تقاومه، وبذلك تهتز العقلائية وقيمها المثالية، وهذا هو السبب الذي يجعل كثيرا من الدول تمارس أنشطتها كغيرها وتمضي بلا قيود وتُبحر مع التغيير، لكن دون وجود استراتيجية واضحة ومحددة للتغيير، ولن تُفلح الدولة في

\* البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي/جامعة البلقاء التطبيقية.

\*\* كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية. تاريخ استلام البحث 2013/11/17، وتاريخ قبوله 2014/4/6.

**الرابع:** وفيه الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات، التي نظن أنها تُفيد المعنيين إفادةً بيّنة.

### المطلب الأول: الضغوط المجتمعية: المرونة المتاحة والتغيير المطلوب

تتفق هذه الدراسة الضغوط المجتمعية، عبر عملية تركيب لنظريات الحركات في إطارها السياسي والاجتماعي، والتعريف بالضغوط المجتمعية وما تتمخض عنها من مرونة وتغيير، من خلال بناء علمي متوائم مع موضوع الدراسة. الأمر الذي يعني شحذ النظرة نحو اتجاهات جديدة، ويعمل على انبثاق أسئلة بليغة الدلالة، من خلال التركيز على ما هو ظرفي أو فردي أو جماعي، لما له من فائدة مركبة سياسية واجتماعية، بالنظر إلى وجود تحول سريع وأساسي في حالة المجتمعات.

ونظراً لكون الضغوط محدودة ومبعثرة في كثير من الأحيان وليست ذات مطالب وأهداف سياسية متفق عليها، فقد تم إهمالها وعدم إعطائها الاهتمام المناسب، على اعتبار أنها لا يمكن أن تؤدي إلى تغيير أو تطوير النظام الكلي إيجابياً.

يتركز الإطار النظري في استعراض الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع لنظريات الحركات المجتمعية والعنف، إضافة إلى النظرية الديمقراطية التي تنصب على إيجاد جواب إجرائي عادل لمعالجة النزاعات الاجتماعية، واللذين تؤسسان مدخلا أساسيا لفهم العوامل المسببة للضغوط المجتمعية.

### أولاً: نظريات علم الاجتماع

#### 1- نظريات التعلم الاجتماعي:

تعد نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning أحد المداخل والنظريات الأساسية في تفسير السلوك الإنساني، وهي من أهم النظريات الاجتماعية التي تهتم بتفسير تعلم سلوك العنف من خلال التقليد والمحاكاة، وتشرح كيفية اكتساب الأفراد أشكالاً جديدة من السلوك، وكيفية ملاحظة الأفراد لتصرفات الآخرين، كما توضح أن المحاكاة تلعب دوراً مهماً في اكتساب عدد كبير من أنماط السلوك الاجتماعي (حسين الخزاعي، 2004).

قدم Bandura هذه النظرية التي تقترض أن سلوك الأفراد يتحدد وفقاً للروابط التي تجمع بين عوامل التأثير الخاصة التي يتعرضون لها في بيئتهم، وبين نماذج السلوك التي رسخت داخلهم، وبهذا لم تقتصر النظرية على تفسير أحادي للسلوك، إذ لم تعد القوى البيئية أو الميول الداخلية وحدهما المؤثر فقط في أفعال الأفراد، بل عدت أن المؤثرات الداخلية، والخارجية لهما نفس الدرجة من الأهمية في اكتساب الأفراد ميولهم

الخاصة بردود الأفعال (Bandura, 1977).

تبنى النظرية على أن التعلم يبدأ بوجود حدث، أو منه يمكن لفرد ما ملاحظته، إما بشكل مباشر، أو غير مباشر، وبما أن ما يلاحظه الفرد بشكل مباشر في أثناء الروتين اليومي ضئيل ومحدود، فإن كثيراً مما يتعلمه الفرد يكون بتأثير من وسائل الإعلام المختلفة والانترنت (Sally, 1981).

ويرتبط التعلم باكتساب الفرد المعرفة وليس السلوك، وعند تغيير المعرفة يتغير السلوك، وحتى يحدث التعلم لا بد من الانتباه للحوادث التي تقع لإدراك ملامحها، وتفصيلها، وهذا يتوقف على خصائص الحدث من حيث: بساطته، وتكراره، وأثره الإيجابي أو السلبي (حسين الخزاعي، 2004).

#### 2- نظرية الانساق:

تعود إلى العالم النمساوي Von Bertalanffy، وتقترض النظرية أن الكائنات الحية Organisms عبارة عن أنساق كلية Systems تتكون من أنساق فرعية Subsystems، ويمثل الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات والتنظيمات الأنساق الأساسية في إطار الممارسات العامة الاجتماعية، حيث يتفاعلون مع بعضهم ليكونوا التنظيمات والوحدات الاجتماعية الأكبر، ومن هذا المنطلق فإن أي خلل يواجه أي نسق سينعكس بالضرورة بشكل سلبي على بقية الأنساق الأخرى المتفاعلة مع هذا النسق (سليمان وآخرون، 2005). وعليه فإن مهمة الخدمة الاجتماعية ينبغي أن تتركز على مساعدة الأفراد في تحقيق التوافق بينهم وبين البيئة التي يعيشون فيها، والتكيف لمواجهة مختلف الأزمات (عبداللطيف، 2007).

#### 3- نظرية الإحباط والعدوان:

تبنى النظرية على افتراض أساسي مؤداه "إن العدوان ينتج عن الإحباط، كما أن الإحباط يؤدي إلى ظهور بعض أشكال العدوان". ويحدث الإحباط عندما لا يستطيع الفرد الوصول إلى شيء يريده، ويعرف العدوان بأنه "السلوك الذي يهدف مباشرة إلى إيذاء الفرد الذي يوجه العدوان ضده، ويشمل ذلك العدوان البدني واللفظي" (Dollard, J, 1950).

وتؤكد النظرية أن الإحباط الذي يؤدي إلى العنف يعد نتيجة مباشرة لعدم العدالة وعدم المساواة والفقر ونقص الفرص المتاحة داخل المجتمع (أبو شهبه وآخرون، 2003). وأن هناك علاقة طردية بين الإحباط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، بسبب غياب متغيرين كامنين مؤثرين هما: التحريك الاجتماعي والاقتصادي، ومؤسسات سياسية مرنة قابلة للتكيف (هاننتجتون، 1993، ص 72).

#### ثانياً: نظرية الديمقراطية المعيارية

تشغل نظرية الديمقراطية المعيارية بإيجاد جواب إجرائي

العوامل الضاغطة على الدولة، وهي أيضا ظاهرة عابرة للمجتمعات، فهي توجد في مختلف نظم الحكم الديمقراطية وغير الديمقراطية. وفي النظم الديمقراطية تعمل تلك الحركات على تطوير أنظمة الحكم من خلال لفت انتباهها إلى المشكلات وأوجه القصور المختلفة في إدارة شؤون الحكم والمجتمع؛ ويتعامل معها النظام من المنظور السياسي. أما في النظم غير الديمقراطية، فإنها تعمق أزمات النظام، وتضاعف حدة الاحتقان بسبب عجزه عن الاستجابة لمطالب الحركات الاحتجاجية، والاستفادة منها في تطوير ديمقراطي وافتتاح سياسي حقيقي، وقد يستجيب لبعض المطالب الاجتماعية، ويتحايل على بعضها الآخر، وفي أحيان كثيرة يفقد إلى القدرة على التعامل السياسي معها، ولهذا يفضل التعامل الأمني الصريح معها (Ruggiero, 2008, P 4).

يستخدم مصطلح الحركات الاجتماعية في معان مختلفة، وغالباً ما يستخدم في معنى وصفي، ويشير إلى العمليات الأكثر تنوعاً: كالحركات النسائية المناضلة من أجل تحرير المرأة، والمطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام، وتحريم بعض المنتجات، الخ (بوريكو، 1986، ص 269). ومن هنا يمكن أن يتسع هذا المعنى ليشمل الحركات الشعبية المجتمعية المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عبر ضغوط مجتمعية على النظام السياسي لتحقيق أهدافها. وفي معنى آخر، تعني الحركات الجوانب الأكثر فرادةً والأكثر خلقاً (الديناميكية) في الحياة الاجتماعية، والتي تتمثل في قدرتها على التعبئة والحشد والتجديد والخلق. إلا أن مفهوم الحركات الاجتماعية - بالرغم من أنه لا يخلو من معنى تعميمي - هو مصدر لكثير من الغموض. حيث يتم تحليل الحركة الاجتماعية بتعابير كلية باعتبارها نتاج القوى الجمعية، وأحياناً أخرى بتعابير فردية باعتبارها نتيجة لتكوين الأفعال والأحاسيس والاستراتيجيات الفردية (بوريكو، 1986، ص 269-270). وبالتالي يمكن القول: إن حركات الاحتجاج الاجتماعية هي أحد أهم الأشكال الحديثة في الحياة السياسية والاجتماعية كونها مؤثراً حيوياً يربط بين ممثلي المؤسسات الرسمية وممثلي الحركات الجديدة عبر سلوك سياسي تقليدي وحديث (Meyers & Reyes, p229). ووصفت الحركات الاجتماعية بأنها جهود منظمة يبذلها مجموعة من الأفراد بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي يؤمن بها هؤلاء الأفراد، وقد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية (الشوبكي، 2010، ص 2). وعُبر عنها بأنها فعل اعتراض تُقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحة (تورين، 1976، ص 525). وتأخذ شكل التظاهر أو الاعتصام، أو قد تأخذ

عادل للنزاعات الاجتماعية من خلال ثلاثة اعتبارات، (1) لا يمكن تصور وجود نزاع اجتماعي أو سياسي، إلا لوجود احتجاج من طرف جماعة، أو أكثر تحتل موقعاً ما في البنية الاجتماعية. وهنا تكون للآليات الاجتماعية والاقتصادية أهمية كبيرة في هذه الحالة. (2) يقع النزاع الاجتماعي بسبب إحساس أفراد جماعة ما بنوع من الظلم، ويكون ذلك محركاً لأسباب الاحتجاج. (3) لا يمكن اعتبار هذا الاحتجاج مقبولاً إلا إذا عبر أصحابه عن حالة من الاستياء الجماعي (أفاية، 2012، ص 29).

### ثالثاً: الضغوط المجتمعية: المرونة المتاحة والتغيير المطلوب 1- الضغوط المجتمعية:

تتنوع الضغوط المجتمعية في إطار مختلف النظم السياسية، ويعود مصطلح الضغوط إلى الفيزياء حيث يعني المضاعفات التي تؤثر في ضغط الدم في الجسم. أما في علم النفس فتعني الضغوط: المطالب التي تجعل الفرد يتكيف ويتعاون، وتتمثل الضغوط النفسية في القلق، والإحباط، والصراع، والنزاع، وعدم الارتياح... الخ (جلدة، 2009، ص 173). وبهذا تكون الضغوط تجارب غير محببة يسعى الفرد إلى تجنبها ومنع حدوثها مرة أخرى، وتناسيها كلما أمكن ذلك (جلدة، 2009، ص 174).

ينظر عموماً إلى الضغوط بوصفها بُعداً نفسياً سيكولوجياً مؤثراً في الفرد بغض النظر عن مصدره سواء كان نفسياً أو بيئياً، عاماً أو خاصاً، في المنزل أو العمل أو البيئة العامة. لأن حياة الإنسان سلسلة متكاملة لا فصل بينها، فما يتأثر به في المنزل قد ينعكس على العمل والعكس صحيح (جلدة، 2009، ص 174).

تتطلب سلامة الدولة واستقرارها فهم الضغوط المجتمعية، وينطوي ذلك على تحمل الدولة لمسؤولياتها عبر تلمس احتياجات ومطالب المجتمع والاستجابة لها عبر استراتيجية واضحة قادرة على إحداث التغيير المطلوب، واختبار فاعلية مكونات النظام على إدارة العلاقات البيئية في المجتمع. وتحسين قدرة ومرونة النظام على التكيف مع المستجدات الضاغطة.

وتتخذ الضغوط أنماطاً عدة أهمها الحركات الاجتماعية والتي تُعتبر الإطار العام للحركات المجتمعية والاحتجاجية، وتعرف بأنها سلسلة مستدامة من التفاعلات بين السلطة وأفراد يضغطون بالتحدث نيابة عن قواعد شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، ويطالبون بإجراء تغيير أو ممارسة السلطة وتدعم هذه المطالب بأشكال احتجاجية مختلفة (Tilly, 1994).

وتعتبر ظاهرة الحركات الاجتماعية والاحتجاجات من

بالاغتراب السياسي، وغياب دور الوسطاء السياسيين (مؤسسات المجتمع المدني) في الحوار والاتصال بالسلطة، فتنبرز الحركات الاحتجاجية لإيصال المطالب المجتمعية إلى السلطة (Chatterjee, 2006, p41). ذلك أن المحركات الدافعة لنشوء تلك الحركات جاءت كمحصلة لتدهور الحالة السياسية العربية، وعدم قدرة الأنظمة السياسية العربية على مواجهة التطورات والتحديات الجديدة التي طرأت على الواقع المحلي والدولي؛ فضلاً عن الضغوط الاقتصادية التي أثقلت كاهل المواطن العربي، وغياب آليات العمل الديمقراطي مما تسبب في تدهور الأوضاع العامة وتراجع النمو الاقتصادي وانتشار البطالة والفقر، إضافة إلى تطور التعليم والقضاء على الأمية، مما أدى إلى تنمية واسعة في الإطار الاجتماعي من حيث ارتفاع في الحضرة وتحسن في دور المرأة والتحسن في المجال الصحي، الأمر الذي أدى إلى زيادة في وعي وتوقعات المواطنين (Alhadrami, 2013, p 544).

وفي الحالة الأردنية تحولت الاحتجاجات العمالية والمهنية، مع موجة الربيع العربي، إلى حراك شعبي، يستقطب فئات وشرائح واسعة من المجتمع (قبيلات، 2013).

وهكذا، فإنّ الحراك، الذي ابتدأ مطلبياً متفرقاً، واكتسب طابعاً مهنياً واضحاً ومباشراً (عمال المياومة، وعمال الميناء... إلخ)، برز في خضم الحدث العربي باعتباره «ربيعاً عربياً» آخر قيد الولادة والتشكل (قبيلات، 2013).

وتأتي الحركات الاحتجاجية في الأردن في سياق الحراك الشعبي، حيث وصفت بالحركات الاحتجاجية ذات الطابع الجماهيري التي ترفع شعارات سياسية واجتماعية ومطلبية، وتستخدم وسائل الضغط الجماهيري عن طريق النزول إلى الشارع والساحات العامة بانتظام نسبي. فهي تجمع ما بين أفراد توحدت إرادتهم على العمل المشترك من أجل أهداف محددة، لكن من غير الواضح إن كانوا سيظلون يعملون معاً بعد تحقيق هذه الأهداف (أو الفشل في تحقيق هذه الأهداف). ومن ناحية أخرى فإن أعضاء الحراك لا يعملون تحت هوية قانونية ما، باستثناء استخدامهم لحقهم في التجمع والتعبير عن الرأي، ولا يقومون بتسجيل أنفسهم في أي إطار رسمي بغية الاستمرار معاً، وغالباً ما يجدون أنفسهم غير مضطرين للقيام بذلك (الحوارني، 2012).

## 2- المرونة:

هي قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ويجب ألا يعني التكيف التأقلم السلبي مع الظروف البيئية، ولكن قدرة النظام على العيش والتعامل بنجاح مع محيطه، وتتضمن هذه المقدرة اهتماماً فعلياً بالسيادة، أو قابلية

نموذجاً ناعماً أو حازماً، وما يميزها هو كسرها للروتين في الحياة العامة، سواء بالعمل العنفي أو العمل السلمي (Porta and Fillieule, 2004, p 217-240).

وفي هذا السياق المعرفي تأتي الحركات المجتمعية لإيصال صوتها ومخاوفها حول حقوقها، ورفاهيتها وأوضاعها الاقتصادية الخاصة بها وبغيرها بأشكال مختلفة من العمل الجماعي والاحتجاجي (Snow, Soul, Kriesi, 2004, p.3). وهي بذلك تكون الفعل الجمعي المتوافق مع درجة من التنظيم والاستمرارية خارج القنوات المؤسسية أو التنظيمية، بهدف التحدي، أو الدفاع عن السلطة الموجودة استناداً إلى إطار مؤسسي أو ثقافي، في أي تفاعل داخل المجتمع (Snow, Soul, Kriesi, 2004, p11)، ويدخل في هذا الإطار المفاهيمي مصطلح التحريك الاجتماعي الذي تصبح فيها أشكال التجمع الأساسية من الالتزامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية القديمة بالية أو محطمة، ويصبح الأفراد مستعدين لأنماط جديدة من المشاركة والسلوك على الصعيد الاجتماعي (Duetch, Karl, 1961, p 494).

وتتنوع النظريات التي درست الحركات الاحتجاجية من حيث أسبابها ودوافع ظهورها والتي عزتها إلى السلوك الجمعي، والانسلاخ الاجتماعي، والحرمان النسبي لأفراد الطبقات الفقيرة والوسطى، ودراسات أخرى تقدم تفسيراً اقتصادياً ناتجاً عن بروز مشاكل اقتصادية نتيجة اتباع الدولة لسياسات اقتصادية تزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية داخل المجتمع وما ينتج عنها من فقر وبطالة وتدني المستوى المعيشي فتتسأ معها أوضاع غير مألوفة داخل المجتمع تقود إلى عدم الاستقرار وبروز حركات طامحة للتغيير (Gerhardt, 2000, p2).

ويشير علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع إلى ثلاث نظريات رئيسية تفسر حركات الاحتجاج هي: (Dupont, and Passy, 2011, pp 447-451).

أ- نظرية الفرصة السياسية (Political Opportunity Theory)، والتي تركز على العوامل السياسية التي تعيق أو تسهل ظهور وتطور الاحتجاجات.

ب- نظرية تعبئة الموارد (The Resource Mobilization Theory)، وتهتم بتنظيم الاحتجاجات من خلال الشبكات والروابط بين قطاعات المجتمع.

ج- نظرية التأطير (Framing Theory)، وتركز على ضرورة تحويل إدراك ووعي الأفراد من مجرد الشكاوى إلى الاحتجاجات.

ومن ثم فإن الحركات الاحتجاجية تأتي نتيجة طبيعة لتهميش المجتمع سياسياً (المحرومون سياسياً) وشعوره

جديد تحت ضغط تلك الحركات مما سيسمح لهما بالخروج فائزين، وهنا ستسترد المؤسسات سلطاتها وشرعيتها من خلال الخضوع لتلك الضغوط المجتمعية (Halvani, 2008, p 16).

وتحدد مرونة النظام وقابليته على الاستجابة (تكيفه) للضغوط المجتمعية من خلال المشاركة السياسية، والتي هي مجموع الأنشطة الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتمنحهم تأثيراً في سير عمل المنظومة السياسية (برو، 1998، ص301)، (كولفراني، 2013، ص124)، ويتجلى هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر المشاركة السياسية قيمة أساسية ترتبط عضواً بمفهوم المواطنة (برو، 1998، ص301). إضافة لما سبق فإن المشاركة السياسية، لا تقتصر في الديمقراطيات المعاصرة، على النشاط الانتخابي، وإن كان هذا النشاط هو الذي يلتزم به أكبر عدد من الأفراد. ويعبر عنها بأشكال أخرى مندمجة باللعبة السياسية أو معارضة لها. وتتباين أساليب التعبير بين المشاركة الاتفاقية، والأساليب العنيفة (برو، 1989، ص336)، (كولفراني، 2013، ص125).

### 3. التغيير:

التغيير أمر حتمي وضروري ولازم، وهو عملية مستمرة ومتجددة تتناسق مع جوهر الأمور والأشياء، فالحياة في طبيعتها متجددة ومتغيرة، ومن ثم فإن المنطق يفرض التغيير باعتباره أحد مكونات الحياة، أي أنه قاعدة طبيعية وليس استثناء. فعالم اليوم سريع التغيير في المجالات السياسية والعلمية والتكنولوجية والاتصالية والتشريعية والسلوكية، وتتأثر الدول المتقدمة والنامية بهذا التغيير السريع (مرزوق، 2006، ص17).

التغيير يعني التحرك من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي مرغوب أكثر كفاءة وفاعلية، وبالتالي ينطوي التغيير على تعلم واكتشاف الحقائق بصورة مستمرة (روبنسون، 200، ص20)، وهو كذلك يمثل ظاهرة التحول في التوازن بين الأنظمة المعقدة من ثقافية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية والتي تكوّن أساسيات المجتمع (العطيات، 2006، ص93).

ويحمل التغيير في إطاره العام معنى الحراك وعدم الثبات، وعكسه الجمود، لكنه في التفاصيل والمنهج لا يعني نقطة إجماع تام، لهذا ظهرت النظريات المختلفة التي تعنى بالتغيير انطلاقاً من هدفه وأساسه ومناهجه وطرقه. والتغيير يعبر عن حراك المجتمع الراض لواقعه أو لبعض جزئياته، ويسعى إلى الانتقال به نحو مراحل جديدة تمثل هدف عملية التغيير (الشوبكي، 2007، ص29-30)، ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة أو دول عدة. وقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع

تغيير المحيط بما يتناسب مع متطلبات النظام (روبيرتس وهايت، 2004، ص131).

وتعتبر مرونة النظام من خلال قدرته على الاستجابة لمطالب الجماعات المكتسبة للوعي السياسي. ويعتمد الاحتواء الناجح على قابليات النظام وإمكانية تكيف الفئة الداخلة (فيه)؛ أي استعداد تلك الفئة للتخلي عن بعض من قيمها ومكتسباتها من أجل قبولها وبقيائها ضمن النظام (هاننتجتون، 1993، ص124). وكلما كان التكيف عالياً في تنظيم ما أو في إجراءات ذلك التنظيم، كان هذا التنظيم أو إجراءاته على مستوى عالٍ من المؤسسية؛ ومع تناقص تكيفه وازدياد تصلبه ينخفض مستواه المؤسسي. ووفقاً لهذا يصبح التكيف صفة تنظيمية مكتسبة.

ويرتبط التكيف بالاستقرار السياسي، وقدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفو للحوار والإقناع بعيداً عن العنف واستناداً إلى الشرعية (هيجوت، 2001، ص220). وبالمحصلة يواجه النظام السياسي والحكومة المسببة للضغط الاجتماعي ثلاثة خيارات في التعامل مع الاحتجاجات هي: تمسكهم بسياساتهم المتحدية بحفر كعوب أذنيهم؛ أو التكيف مع الضغوط المجتمعية والقيام بإعادة صياغتها؛ أو الاستقالة وإعادة الانتخابات (Halvani, 2008, p 15).

ويتلائم التكيف مع التحدي والزمن، ذلك أن الفعل يزداد تكيفاً بصورة طردية مع تزايد التحديات التي تبرز في بيئته ومع تقدمه في العمر (الزمن). إن النجاح في التكيف مع وجود تحدٍ بيئي يمهّد السبيل للتكيف بنجاح مع تحديات بيئية لاحقة. ويمكن قياس مستوى التكيف لتنظيم ما من خلال عمره (هاننتجتون، 1993، ص22)، ويمكن قياس عمره بثلاث طرق: الأولى، زمنية: فكلما طال أمد بقاء التنظيم أو إجراءاته أصبح مستواه المؤسسي أرفع قدرًا، وكلما أصبح التنظيم أكثر قدماً ازدادت احتمالات بقائه. والثانية، النشوء: فكلما تعددت المرات التي ينجح فيها التنظيم بتجاوز مشكلة انتقال السلطة سلمياً ويتم استبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى طال عمره. والثالثة، وظائف: فكلما كَيْفَ التنظيم نفسه مع التغيرات التي تطرأ في بيئته ونجح في تخطي تغيير أو أكثر في وظائفه الرئيسية ازدادت قدرته على البقاء والاستمرار (هاننتجتون، 1993، ص24).

وبالنتيجة، فإن المؤسسات المسببة للضغط الاجتماعي من وجهة نظر الحركات المجتمعية الراضة لأداء تلك المؤسسات ستفاوض مع الحركات المجتمعية حول شروط عقد اجتماعي

القائم فينتقل من نظام حكم إلى آخر، ونوع يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم (Aristotle, 2000, p 188).  
تعني الثورة، تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، بهدف تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية قائمة لا تعترف بها وتستبدل بها شرعية جديدة (بشارة، 2011، ص22). وتتطوي الثورة على أفعال وأحداث تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب ما، وتغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الناظر، وإعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية (حسيب، 2012، ص 127).

يتم تقييم احتمالات التغيير من عدمه، وفقا لأربعة معايير تحليلية موضوعية تعمل متزامنة بشكل كلي لإنجاز عمل اجتماعي شعبي يهدف إلى التغيير، وهي: أولاً: كسر حاجز الخوف السيكولوجي (النفسي)، الذي طالما قيد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرد، رغم الظروف القاسية التي يعيشها الشعب والظلم الذي يتعرض له ويعانيه؛ ثانياً: أن يكون العمل الاجتماعي الشعبي ذا طبيعة سلمية، لا سيما أن إمكانياتها أضعف بكثير ولا تقارن بالجاهزية الأمنية والعسكرية لقوى النظام، ولأن لجوءها إلى العنف للدفاع عن ذاتها سيوفر حجة للنظام باستخدام جميع السبل المتاحة لقمع الثورة وسحقها؛ ثالثاً: أن يكون هناك حد أدنى من التماسك المجتمعي ومشاعر الوحدة الوطنية (تجانس مجتمعي) بين مختلف مكونات المجتمع لكي لا تؤثر الفروقات الدينية والطائفية أو العرقية - في حال وجودها أو استمرارها - في إضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية؛ والعامل الرابع وهو الأهم فيما لو توفرت الشروط السابقة، ويتمثل في موقف القوات المسلحة من التمرد الشعبي الداعم أو المحايد، عندها ثمة فرصة كبيرة لنجاح الثورة (حسيب، 2012، ص 339).

وفي الواقع لا تترك الأنظمة السياسية الظروف والصدفة تتحكم بمصيرها وتملي عليها نوع التغيير المطلوب أو المحافظة على الوضع الراهن، بل تسعى لإدارة عملية التغيير، والتخطيط لها من خلال الجهود المتواصلة لرصد التغييرات في البيئة الداخلية والخارجية، وتخطيط التغييرات اللازمة، وبهذا يمكن أن تصبح الانظمة أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها من خلال إحداث التغيير المخطط والمبرمج والهادف.

ويقتضي التغيير تطوير قيم واتجاهات، وخلق أنماط سلوكية جديدة تتسجم مع الاتجاهات التي يتطلبها التغيير المستهدف، وفي حال حدوث التغيير، ينبغي حماية وصيانة الآثار الناتجة عن التغيير للحفاظ على المكاسب والمزايا المتحققة.

ديمقراطي (صبري وربيح، 1994، ص47).

ويرتبط التغيير بمفهوم الإصلاح، الذي يشير إلى تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعلم، وتوسيع نطاق الولاء لتجاوز العائلة والقرية والقبيلة إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى الهيكلية في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة، وتوزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية (هاننتجتون، 1993، ص121).

وفي هذا السياق يبرز محددان هما: الحاجة للتغيير، والقدرة على تنفيذ التغيير، واللذان يرتبطان بعاملين: موضوعي، يتمثل في وصول الإجماع السياسي إلى حدود الأزمّة، وانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي والجماهير. وعامل ذاتي، يتمثل في إدراك الجماهير لقيمتهم الحقيقية كمؤثرين في استقرار النظام أو تغييره (دده، 2012، ص42).

ساهمت في الوطن العربي ثلاثة متغيرات في إنتاج التغيير الحالي هي: التعليم، وقد أفرز نتيجتين هما الوعي، والقدرة على توظيف الوعي في إدراك قيمة الحرية كمدخل لإحداث التغيير. المتغير الثاني: اقتصادي واجتماعي، وقد أفرز نتيجتين، نمو طبقة متوحشة تنمو على انعدام عدالة توزيع الدخل، واستشراء البطالة بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية. والمتغير الثالث: تواصل، وقد أفرز بدوره نتيجتين، إطلاع الناس على حقيقة ما يجري في بلدانهم وفي العالم، والقدرة على التواصل بدون حدود أو قيود بالشكل السافر الذي كان طاغياً قبل الطفرة التي شهدتها مؤخراً قطاع الاتصالات (دده، 2012، ص43).

وتقتضي هذه الحالة أن يحتوي النظام السياسي القوى الاجتماعية الناتجة عن العصرية، والتي اكتسبت وعياً اجتماعياً جديداً وإشراكها في النظام السياسي، لأن استبعادها يعمق ويعزز الانعزال وفرص الصراع العلني والخفي (هاننتجتون، 1993، ص122).

إن التغيير الاجتماعي والاقتصادي (الحضرنة)، وزيادة التعليم والثقافة والتصنيع، وتعدد وسائل الإعلام والاتصال قادت إلى تنمية الوعي السياسي وتزايد المطالبة بالمشاركة السياسية، بالمقابل أضعفت هذه التغييرات مصادر وبنى السلطة السياسية التقليدية ومؤسساتها، ونتج عن ذلك فوضى وعدم استقرار سياسي أججه جمود المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على الاستجابة لتلك التغييرات (روبيرتس وهايث، 2004، ص228-229).

ويمتد التغيير من جزئي يقتصر على جانب واحد إلى كلي يشمل معظم الجوانب والمجالات في الدولة. ووفقاً لهذا يصنف أرسطو الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير في الدستور

الدراسات السابقة:

تمثل الدراسة - على حد علمنا- أول دراسة يختبر أثر المرونة المتاحة في إنجاز التغيير المطلوب بالمملكة الأردنية الهاشمية نظرياً وتطبيقياً. بيد أن هناك دراسات ناقشت قضايا الحراك الاحتجاجي الاجتماعي ومنها:

أ. دراسة Omar Alhadrami (2013) "The Arab Protest Movements" والتي سلط الضوء فيها على ظاهرة الحراك الاحتجاجي الاجتماعي التي اجتاحت مجموعة من الدول العربية، راصداً هذه الحركات توصيفاً وهويةً وتاريخاً، وبحث في مكوناتها وقدرتها على التغيير. ويرى الباحث أن النظام السياسي مهما حاول أن يصون ذاته بالأدوات الاستبدادية فإنه سيصل إلى طريق مسدود، بحيث لا يقدر معه على مواجهة التحديات الداخلية كونها آتية من أحد مكونات الدولة وهو الشعب، محذراً من أن حالة الحراك - ولكي لا تسقط في محذور الخروج عن الهدف المنشود- عليها عدم الوقوع في أتون الفوضى، أو الارتباك، أو مصيدة التراخي الزمني الذي يفقدها القدرة على الاستمرار.

ب. دراسة محمد بني سلامة (2013) "الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي" حيث حاول فيها التعرف - ضمن دراسة ميدانية- على التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، من خلال التعرف إلى أسباب نشأة الحراك، وردود الفعل المتنوعة تجاهه، وخطاب الحراك وأدواته وأساليبه وأدائه، والصعوبات والتحديات التي تواجهه وإنجازاته ومستقبله. مستخلصاً بأن أكثر الأسباب تأثيراً في نشأة الحراك الشبابي في الأردن هي الأسباب الاقتصادية، وأن الاتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك إيجابياً بدرجة متوسطة، في حين كان الاتجاه العام نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك من وجهة نظر القائمين عليه إيجابياً بدرجة عالية، وأوصى بني سلامة في دراسته اعتبار الإصلاح ضرورة ومصالحة وطنية باعتباره الطريق الأنسب للخروج من المأزق الذي تعيشه البلاد.

ج. دراسة رضوان المجالي (2013) "الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة" تطرق فيها إلى واقع الحركات الاحتجاجية في الأردن وتطورها، متناولاً بيئة النظام السياسي وطبيعة الإصلاحات ونتائجها وسماتها وتداعياتها على النظام السياسي ضمن مستوى المطالب والاستجابة، مستخلصاً بأن أثر الحركات الاحتجاجية في الدفع نحو استجابة حقيقية من قبل الحكومة الأردنية كان منخفضاً، كما أن الحكومة استطاعت أن تستوعب إلى حد ما مطالب بعض الحركات الاحتجاجية من خلال الاستجابة المختلفة والمتفاوتة.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

أولاً: الإطار الهيكلي للدراسة (مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها)

مشكلة الدراسة

تتنامى الضغوط المجتمعية وتتخذ أوجهاً متعددة لتحقيق التغيير العميق، وتسعى الدولة إلى امتصاصها وعدم اتساعها من خلال الاستجابة لبعضها وتكيفها مع البعض الآخر وتحسين مرونتها. إلا إن تلك الضغوط ومطالب التغيير تتحول سريعاً إلى حالة من اللانظامية والهلامية والسيولة العالية مما يضع صانع القرار في حالة غير مسبوقة من عدم التأكد والمخاطرة. وإزاء هذه الحالة (الشكل الأميبي للضغوط المجتمعية والمطالب التغييرية) تتدفق الموارد المتاحة والمرونة اللازمة للتغيير.

ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى إجراء دراسة علمية للضغوط المجتمعية والمرونة المتاحة لما لهما من تأثير واضح في إنجاز التغيير المطلوب، وبناءً على ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة<sup>(\*)</sup> في: هل المرونة المتاحة لدى (مجلس النواب، ومجلس الأعيان، والحكومة، والقضاء، والقدرات، والإمكانات المتاحة، والإعلام) كافية لتحقيق التغيير المطلوب في المملكة الأردنية الهاشمية؟ اشتق من مشكلة الدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل ترتبط المرونة المتاحة (وما تتضمنه من متغيرات فرعية) إيجابياً ومعنوياً بالتغيير المطلوب (وما يتضمنه من متغيرات فرعية)؟
2. هل تؤثر المرونة المتاحة معنوياً في مستوى التغيير المطلوب؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- 1- تحديد مركبات المرونة المتاحة وأبعاد التغيير المطلوب في المملكة الأردنية الهاشمية، والأهمية النسبية لهما من وجهة نظر (المشاركين - غير المشاركين) في الحركات المجتمعية.
- 2- قياس كثافة المرونة المتاحة والتغيير المطلوب وتقييمهما.

(\*) أجرى الباحث دراسة استطلاعية في عينة قوامها (1100) فرد (مشاركين - غير مشاركين) بالحركات المجتمعية بهدف الوقوف على الفجوة بين التغيرات التي حدثت والتغيرات التي كان يأمل حدوثها من وجهة نظر المستبنيين، واتضح وجود فجوة في توقعات المستبنيين بين ما حدث وما ينبغي أن يحدث من تغيير، إن هذه الفجوة تتسع في (تغيير القيادة) وتضيق في (التغيرات الهيكلية للحكومة).

رسمية Informal، إبداعية Initiative أو معيقة Obstructive.

- المرونة Flexibility: وهي القدرة والرغبة في التكيف والاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية، وتتضمن (1) مرونة وظيفية (تتعلق بأهداف النظام ووظائفه). (2) مرونة إجرائية (ترتبط ببيئة النظام وإجراءاته الداخلية ذات الصلة بتغيير قاداته واتخاذ قراراته). (3) مرونة عملية (تتصل بتعامل النظام مع التحديات المتغيرة بأسلوب متغير ودون جمود على الأساليب القديمة).

- التغيير Change: هو التحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة توازن جديدة مستهدفة، ويمكن أن تكون عملية التغيير، تبديل أو تعديل أو إلغاء أو إضافة مقصودة في بعض أهداف وسياسات الدولة، أو اتجاهات الأفراد والجماعات، أو في الإمكانيات والموارد المتاحة، أو في الأساليب وطرق العمل. ويتم التغيير من خلال ثلاث مراحل: (1) إذابة الجليد (إيجاد شعور بالحاجة إلى التغيير، تدني مقاومة التغيير). (2) التغيير (طرق العمل والبشر في الدولة، والهيكل والاستراتيجيات والسياسات، والتقنيات). (3) إعادة التجميد (تعزيز النتائج، وتقييم النتائج، وإجراء تعديلات بناءة). تم تصميم استبانة لقياس متغيرات الدراسة وفقاً لبعدين، تضمّن الأول: المرونة المتاحة، والثاني: التغيير المطلوب، والجدول (1) يوضح تركيب الاستبانة ومتغيراتها.

الجدول (1) متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية

المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	نوع المتغير	فقراته	
			أرقام الأسئلة	المجموع
المرونة المتاحة	مرونة مجلس النواب	مستقل	19-1	19
	مرونة مجلس الأعيان	مستقل	23-20	4
	مرونة الحكومة	مستقل	33-24	10
	مرونة القضاء	مستقل	39-34	6
	حجم القدرات والإمكانيات	مستقل	45-40	6
	شفافية الإعلام	مستقل	51-46	6
<b>المجموع الكلي</b>				
التغيير المطلوب	تغييرات قيادية	تابع	54-52	3
	تغييرات هيكلية	تابع	59-55	7
	تغييرات في السياسات والاستراتيجيات	تابع	63-60	4
<b>المجموع الكلي</b>				
				14

عُرِضت الاستبانة على عدد من المحكمين، وعلى بعض

3- تحديد أهم العقبات التي تحول دون التغيير المطلوب، ومستوى القبول والرضى عن التغييرات الحالية، ومدى النفاذ أو التشاؤم بشأن المستقبل المُنتظر.

4- بناء نموذج كمي يحدد:

أ- مقدار ما تسمح به متغيرات المرونة المتاحة (بصورة إجمالية ومنفردة) في إحداث التغيير الكلي المطلوب.

ب- مدى التغيير الممكن (التغيير المطلوب بوصفه متغيراً تابعاً) نتيجة للمرونة المتاحة.

5- تحليل العلاقات الرابطة بين المرونة المتاحة والتغيير

المطلوب واختبارها.

#### أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الآتي:

1. أهمية المتغيرات المبحوثة (المرونة المتاحة - التغيير المطلوب) والتي تؤدي دوراً حاسماً في مستقبل الأردن وبقائه.

2. تُنفذ الدراسة في قطاعين حيويين يُعول المجتمع عليهما كثيراً (الحركات المجتمعية - والأغلبية الصامتة).

3. تجري الدراسة في وقت استثنائي على المستوى الداخلي 2013/2012 وهي فترة (إقرار قوانين الإصلاح

السياسي، وإجراء الانتخابات النيابية والبلدية، وعجز كبير في الموازنة العامة، وشروط مشددة من المانحين والممولين، وتباطؤ

نمو الاقتصاد وتأثره بالأزمة المالية العالمية، وانخفاض القدرة على محاربة الفساد بمختلف أشكاله)، والخارجي (عدم التأكد

بشأن ما سيحدث في سوريا، وتأثيرات الثورة المصرية، ومستقبل القضية الفلسطينية، واتجاهات الصراع الديني السني والشيعي).

ثانياً: الإطار البنائي للدراسة (منهج الدراسة، متغيراتها، نموذجها، فرضياتها)

#### منهج التحليل

لغرض التوصل إلى مؤشرات دقيقة بشأن متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية، واختبار فرضياته، سيتم الاعتماد على

المنهج التحليلي Analytic Method في اختبار الارتباطات والتأثيرات، وتحليل المضمون Content Analysis لتحديد حجم

التغير الممكن اعتماداً على كثافة المرونة المتاحة إبان الفترة (2013/2012).

#### متغيرات الدراسة

تُبنى الدراسة على المتغيرات الآتية:

- الضغوط المجتمعية Pressure: وهي تأثيرات وضغوط مجتمعية تتخذ أشكالاً متعددة، فقد تكون منتظمة Regular أو

عرضية Episodic، عامة General أو بؤرية Focused، مستقلة Detached أو شخصية Personal، رسمية Formal أو غير

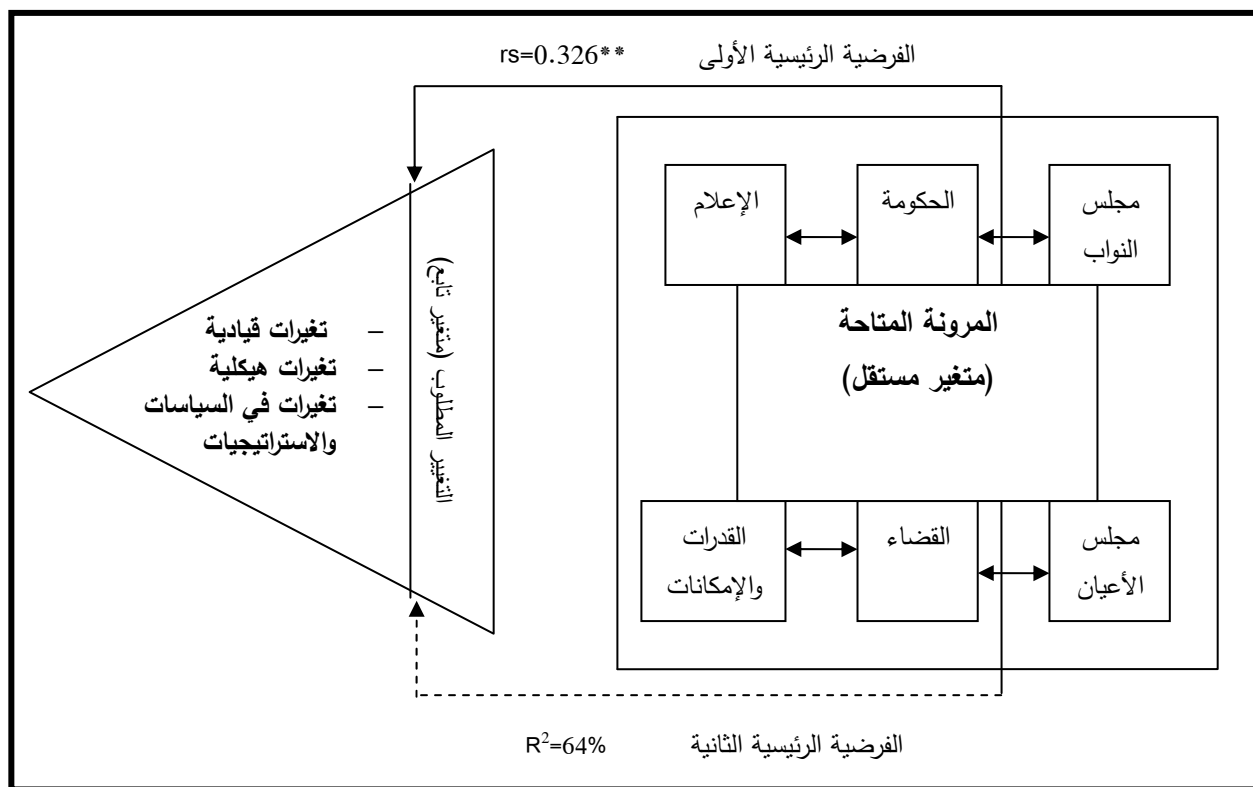


وتدل المؤشرات الإحصائية في الجدول (2) على ارتفاع درجة ثبات وسريان المتغيرات والأسئلة المعدلة أكثر من نسبتها قبل التعديل وهذا دليل على صدق الاستبانة وصلاحيتها.

أفراد العينة المبحوثة لإبداء آرائهم في دقة الأسئلة ووضوحها (الصدق الظاهري)، وفي ضوء ملاحظاتهم تم تعديل أو حذف أو دمج أو إضافة عدد من الأسئلة. أُخضعت الاستبانة إلى اختبارات إحصائية للتأكد من ثبات وسريان متغيراتها وأسئلتها.

الجدول (2): المؤشرات الإحصائية لاستبانة الدراسة

الاختبارات	المرونة المتاحة		التغيير المطلوب	
	قبل التعديل	بعد التعديل	قبل التعديل	بعد التعديل
Cronbach Alpha	0.38	0.82	0.62	0.79
Spearman Brown	0.58	0.79	0.58	0.84
Equal Between Forms	0.59	0.78	0.56	0.77
Split Half	0.64	0.81	0.53	0.74



شكل (1): نموذج الدراسة الافتراضي

المرونة المتاحة والتغيير المطلوب عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) من وجهة نظر المشاركين في الحركات المجتمعية الأردنية. H2: يتوقع وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) من وجهة نظر غير المشاركين في الحركات المجتمعية الأردنية. الفرضية الرئيسية الثانية: يتوقع وجود أثر ذي دلالة

فرضيات الدراسة  
الفرضية الرئيسية الأولى: يتوقع وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) لدى الحركات المجتمعية الأردنية. أُشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:  
H1: يتوقع وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين

مجتمعاً للدراسة Population، تم توزيع استبانة الدراسة على عينة Sample قوامها (1100) استبانة، تم استرجاع (987) استبانة، استبعد منها (85) استبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (902) استبانة، وتمثل الاستجابة ما نسبته (82%) من العينة الكلية، وتم اختيار أفراد العينة عشوائياً في (7) محافظات تمثل مساحة واسعة من الحراك المجتمعي وعدد سكان المملكة بصورة تناسبية.

إحصائية للمرونة المتاحة في التغيير المطلوب عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  في الحركات المجتمعية الأردنية.

ثالثاً: الإطار التنفيذي للدراسة

(مجتمع الدراسة وعينتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها، وحدودها).

مجتمع الدراسة وعينتها

يُمثل الأردنيون بمختلف أصولهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم

الجدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب المحافظات

المحافظة	المشاركة	غير المشاركين	المجموع
1. عمان	101	125	226
2. اربد	80	100	180
3. الطفيلة	40	50	90
4. الكرك	52	65	117
5. البلقاء	61	75	136
6. جرش	40	50	90
7. معان	28	35	63
المجموع	402	500	902

الجدول (4): يبين الخصائص الفردية لعينة الدراسة

العمر/سنة	أقل من 20 سنة		20-29		30-39		40-49		50 فأكثر	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المشاركون	18	4.5	152	37.6	116	28.7	68	16.8	48	11.9
غير المشاركين	14	2.8	164	32.8	158	31.6	106	21.2	58	11.6
الكلية	32	3.55	316	35.03	274	30.38	174	19.29	106	11.75
المستوى العلمي	أقل من ثانوية		ثانوية		جامعي		دراسات عليا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
	22	5.5	62	15.4	264	65.7	54	13.4		
	14	2.8	90	18	284	56.8	112	22		
الكلية	36	3.99	152	16.85	548	60.75	166	18.63		
النوع الاجتماعي	ذكر		انثى							
	عدد	%	عدد	%						
	320	79.6	82	20.4						
	282	56.4	218	43.6						
الكلية	602	66.74	300	33.26						
الحالة الاجتماعية	متزوج		أعزب		مطلق		أرمل			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
	262	65.2	140	34.8	-	-	-	-		
	316	63.2	174	34.8	6	1.2	4	0.8		
الكلية	578	64.08	314	34.81	6	0.67	4	0.44		

## الأساليب الإحصائية

تم تقدير ثبات اتجاهات أفراد عينة الدراسة بمختلف فئاتها بحساب Cronbach Alpha وذلك للاطمئنان على سلامة أداة الدراسة (الاستبانة) من حيث قياسها للظاهرة موضوع الدراسة، وكذلك الركون إلى الفهم الصحيح لأفراد العينة لعبارة الدراسة، ومن ثم التعويل على صدق الاستبانة. وتم استخدام الأدوات الإحصائية التالية لمعالجة نتائج الدراسة وهي:

1. المتوسط الحسابي Arithmetic Mean: للتعبير عن محصلة رأي العينة.
2. معامل الاختلاف Coefficient Variation: لتحديد مدى الاتفاق والاختلاف حول الرأي الذي أبدته مفردات العينة.
3. اختبار T: لتقدير الفروق المعنوية بين متوسط المستجيبين محل الدراسة (المشاركين، غير المشاركين) بالحركات المجتمعية الأردنية.
4. معامل الارتباط Spearman Correlation: لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.
5. الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression: لتقييم أثر المرونة المتاحة في التغيير المطلوب.

## حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: يتمثل بالمرونة المتاحة لدى (مجلس النواب، ومجلس الأعيان، والحكومة، والقضاء، والقدرات والإمكانات، والإعلام)، والتغيير المطلوب في القيادة، وهيكل الدولة، والسياسات والاستراتيجيات).
- حد زمني: تم تنفيذ الدراسة في الفترة (حزيران 2012 - نهاية عام 2013).
- حد بشري: المشاركون، وغير المشاركين في الحركات المجتمعية.
- حد جغرافي: سبع محافظات في المملكة الأردنية الهاشمية هي: عمان، وإربد، والطفيلة، والكرك، والبلقاء، وجرش، ومعان.

## المطلب الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم إيجاد المتوسطات الحسابية ومعاملات الاختلاف على متغيرات المرونة المتاحة والتغيير المطلوب، ثم تم استخدام اختبار (T-test)، على جميع متغيرات المرونة والتغيير المطلوب كما في الجدول (5).

الجدول (5): تحديد أهمية المرونة المتاحة والتغيير المطلوب

نتيجة الاختبار	T-test		غير المشاركين بالحراك		المشاركين بالحراك		المتغيرات
	Sig	مستوى المعنوية	معامل الاختلاف	المتوسط الحسابي	معامل الاختلاف	المتوسط الحسابي	
لا يوجد اختلاف	N.S	0.094	0.36	2.89	0.42	2.22	مرونة مجلس النواب
لا يوجد اختلاف	N.S	0.089	0.36	2.79	0.43	2.21	مرونة مجلس الأعيان
لا يوجد اختلاف	N.S	0.097	0.30	2.86	0.26	2.86	مرونة الحكومة
لا يوجد اختلاف	N.S	0.098	0.31	3.01	0.33	2.42	مرونة القضاء
لا يوجد اختلاف	N.S	0.057	0.29	3.02	0.35	2.44	مرونة الإعلام
لا يوجد اختلاف	N.S	0.051	0.25	3.28	0.26	2.86	مرونة القدرات والإمكانات المتاحة
لا يوجد اختلاف	N.S	0.068	0.23	2.98	0.24	2.50	المرونة الكلية
لا يوجد اختلاف	N.S	0.099	0.21	3.91	0.18	4.27	تغييرات قيادية
لا يوجد اختلاف	N.S	0.062	0.20	3.86	0.16	4.30	تغييرات هيكلية
لا يوجد اختلاف	N.S	0.096	0.21	4.09	0.14	4.52	تغييرات في السياسات والاستراتيجيات
لا يوجد اختلاف	N.S	0.067	0.19	3.96	0.15	4.36	التغيير الكلي

(\* تم توصيف قيم معامل الاختلاف على النحو التالي (من صفر إلى أقل من 0.05 اختلاف محدود جداً/ 0.05 إلى أقل من 0.2 اختلاف محدود/ 0.2 إلى أقل من 0.4 اختلاف واضح/ 0.4 إلى أقل من 0.6 اختلاف واضح جداً/ 0.6 فأكثر اختلاف حاد).

## أولاً: تحليل البيانات

يتضح من الجدول (5) ما يأتي:

1- وجود شبه اتفاق بين المشاركين وغير المشاركين في الحركات المجتمعية؛ إذ يرون انخفاضاً حاداً في المرونة المتاحة، حيث كانت أقل مرونة في مجلس الأعيان، وبلغت للمشاركين (2.21)، ولغير المشاركين (2.79)، وأعلى مرونة في القدرات والإمكانات المتاحة حيث بلغت للمشاركين (2.86)، ولغير المشاركين (3.28)، وأن هناك حاجة ملحة إلى إجراء تغييرات شاملة وجذرية. وتبين ذلك من قيم الأوساط الحسابية لمتغيرات المرونة المتاحة والتغيير المطلوب والتي لم يتجاوز الفرق فيها بين المشاركين وغير المشاركين (0.67).

2- يوجد اختلاف في آراء المشاركين بالحركات المجتمعية حول مستوى المرونة المتاحة، ويتراوح هذا الاختلاف بين اختلاف واضح، واختلاف واضح جداً في الآراء وتبين ذلك من قيم معامل الاختلاف التي كانت بين (0.26-0.43) في حين كان الاختلاف أقل بشأن التغيير المطلوب حيث بلغت قيم معامل الاختلاف بين (0.14 - 0.18).

3- لا يوجد اختلاف في آراء غير المشاركين بالحركات المجتمعية حول مستوى المرونة المتاحة، والتغيير المطلوب

أيضاً، وتبين ذلك من قيم معامل الاختلاف المحسوبة لكل المتغيرات والتي تراوحت بين (0.20 - 0.36).

4- لاختبار وجود اختلاف أساسي (معنوي) بين آراء المشاركين وغير المشاركين في الحركات المجتمعية، تم استخدام اختبار (T-test) للتعرف على متغيرات المرونة المتاحة والتغيير المطلوب، وجاءت نتيجة الاختبار غير معنوية عند مستوى (0.05)، لكل متغيرات المرونة والتغيير، وهذا يعني عدم وجود اختلاف أساسي وجوهري بين آراء المتسببين في كلتا العينتين، وهو أمر غير متوقع بين مجتمعين لكل منها اتجاه مختلف نحو كيفية التغيير.

## ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الارتباط)

## أ- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

يتوقع وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب عند مستوى (P≤0.05) لدى الحركات المجتمعية الأردنية. ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط ما بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب. وتم حساب معاملات الارتباط بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب باستخدام برنامج spss.

## الجدول (6): الارتباط بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب (المشاركون وغير المشاركين)

N=902

نتيجة الاختبار	التغيير الكلي المطلوب	المشاركون وغير المشاركين			التغيير المطلوب المرونة المتاحة
		تغييرات بالسياسات والاستراتيجيات	تغييرات هيكلية	تغييرات قيادية	
رفض	0.101	0.104	0.093	0.062	1. مرونة مجلس النواب
قبول	0.292**	0.298**	0.263**	0.226**	2. مرونة مجلس الأعيان
قبول	0.299**	0.276**	0.227**	0.263**	3. مرونة الحكومة
قبول	0.242**	0.214**	0.246**	0.186**	4. مرونة القضاء
قبول	0.265**	0.227**	0.269**	0.215**	5. شفافية الإعلام
قبول	0.214**	0.221**	0.141**	0.173*	6. القدرات والإمكانات المتاحة
قبول	0.326**	0.308**	0.306**	0.261**	المرونة الكلية

\*\* Correlation is Significant at the (0.01) Level (2-tailed)

\* Correlation is Significant at the (0.05) Level (2-tailed)

(6)، يلاحظ أن هناك (15) علاقة معنوية قد تحققت من إجمالي العلاقات البالغة (18) علاقة.

وعلى المستوى الجزئي فقد تبين أن متغيرات المرونة ترتبط بعلاقات معنوية مع التغيير الكلي، وكان أعلى معامل ارتباط \*\* (0.299) بين مرونة الحكومة والتغيير في حين كان أدنى

أظهرت المرونة الكلية علاقات معنوية عند مستوى (P≤ 0.01) حيث بلغ أعلى معامل ارتباط \*\* (0.308) مع تغيير السياسات والاستراتيجيات، في حين كان أدنى معامل ارتباط \*\* (0.26) بين المرونة المتاحة والتغييرات القيادية. ورجوعاً إلى المتغيرات الفرعية للمرونة المتاحة في الجدول

المطلوب من وجهة نظر المشاركين وغير المشاركين في الحركات المجتمعية الأردنية).

### ب- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

H1: يتوقع وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب عند مستوى (P ≤ 0.05) من وجهة نظر المشاركين في الحركات المجتمعية الأردنية.

معامل ارتباط معنوي \*\* (0.214) بين مرونة القدرات والإمكانات المتاحة والتغيير، ولم تكن العلاقة بين مرونة مجلس النواب والتغيير معنوية.

وكانت العلاقة بين المرونة المتاحة الكلية والتغيير الكلي المطلوب معنوية بمعامل ارتباط \*\* (0.326) ومستوى معنوية (P ≤ 0.01) يدعم هذه العلاقة وجود (83.3%) علاقة جزئية معنوية، وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الرئيسة الأولى التي تُفيد (بوجود ارتباط معنوي بين المرونة المتاحة والتغيير

الجدول (7): الارتباط بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب/ المشاركين

N=402

التغيير الكلي المطلوب	المشاركون (الناشطون)			التغيير المطلوب المرونة المتاحة
	تغييرات بالسياسات والاستراتيجيات	تغييرات هيكلية	تغييرات قيادية	
0.191**	0.234**	0.170*	0.144*	1. مرونة مجلس النواب
0.333**	0.373**	0.314**	0.236**	2. مرونة مجلس الأعيان
0.334**	0.335**	0.342**	0.247**	3. مرونة الحكومة
0.263**	0.271**	0.238**	0.205**	4. مرونة القضاء
0.239**	0.264**	0.225**	0.175*	5. شفافية الإعلام
(0.333**)	0.335**	0.342**	0.247**	6. القدرات والإمكانات المتاحة
0.400**	0.421**	0.380**	0.303**	المرونة الكلية

\*\* Correlation is Significant at the (0.01) Level (2-tailed)

\* Correlation is Significant at the (0.05) Level (2-tailed)

### ج- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

H2: يتوقع وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب عند مستوى (P ≤ 0.05) من وجهة نظر غير المشاركين في الحركات المجتمعية الأردنية.

يظهر الجدول (8) أن المرونة الكلية قد تفاوتت في عدد علاقاتها ومستوى معنوياتها التي تراوحت بين (P ≤ 0.01) حيث بلغ أعلى معامل ارتباط \*\* (0.215) مع التغييرات في السياسات والاستراتيجيات، في حين كان أدنى معامل ارتباط \* (0.133) مع التغييرات القيادية. ويُلاحظ من المتغيرات الفرعية أن هناك (12) علاقة معنوية قد تحققت من إجمالي العلاقات البالغة (18) علاقة توزعت قوتها التفسيرية كالآتي:

أ. عدم وجود علاقات معنوية بين مرونة مجلس النواب والتغيير المطلوب لغير المشاركين.

ب. وجود ثلاث علاقات معنوية بين كل من مرونة مجلس الأعيان، ومرونة الحكومة، والتغيير المطلوب، اثنتان منها معنوية عند مستوى (P ≤ 0.01) مع التغييرات الهيكلية

بين الجدول (7) ارتباط جميع متغيرات المرونة بعلاقات معنوية مع التغيير الكلي، للمشاركين النشطين، وكانت أقوى الارتباطات بين مرونة الحكومة والتغيير للمشاركين النشطين بمعامل الارتباط \*\* (0.334) في حين كانت أضعف الارتباطات بين مرونة مجلس النواب والتغيير للمشاركين النشطين بمعامل الارتباط \*\* (0.191) وأظهرت المرونة الكلية علاقات معنوية عند مستوى (P ≤ 0.01) حيث بلغ أعلى معامل ارتباط \*\* (0.421) مع تغيير السياسات والاستراتيجيات في حين كان أدنى معامل ارتباط \*\* (0.303) مع التغييرات القيادية. وكانت العلاقة الكلية بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب معنوية بمعامل ارتباط \*\* (0.400) يعزز هذه العلاقة المعنوية جميع العلاقات الجزئية بين متغيرات المرونة والتغيير المطلوب. إن هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تشير إلى (وجود ارتباط معنوي بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب من وجهة المشاركين بالحركات المجتمعية الأردنية).

- د. وجود ثلاث علاقات معنوية بين شفافية الإعلام والتغيير المطلوب كانت جميعها عند مستوى ( $P \leq 0.01$ ).
- هـ. وجود علاقة معنوية بين مرونة القدرات والإمكانات المتاحة والتغييرات الهيكلية، ولم تكن العلاقة معنوية مع التغييرات القيادية والتغييرات في السياسات والاستراتيجيات.
- و. وجود ثلاث علاقات معنوية بين مرونة القدرات والإمكانات المتاحة والتغييرات الهيكلية والتغييرات في السياسات والاستراتيجيات، ولم تكن العلاقة معنوية مع التغييرات القيادية.

### الجدول (8): الارتباط بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب/ غير المشاركين

N=500

التغيير الكلي المطلوب	غير المشاركين			التغيير المطلوب المرونة المتاحة
	تغييرات بالسياسات والاستراتيجيات	تغييرات هيكلية	تغييرات قيادية	
0.075	0.091	0.065	0.031	1. مرونة مجلس النواب
0.197**	0.203**	0.181**	0.148*	2. مرونة مجلس الأعيان
0.209**	0.213**	0.201**	0.135*	3. مرونة الحكومة
0.203**	0.200**	0.243**	0.100	4. مرونة القضاء
0.199**	0.207**	0.173**	0.163**	5. شفافية الإعلام
0.120	0.112	0.149*	0.060	6. القدرات والإمكانات المتاحة
0.208**	0.215**	0.205**	0.133*	المرونة الكلية

\*\* Correlation is Significant at the (0.01) Level (2-tailed)

\* Correlation is Significant at the (0.05) Level (2-tailed)

بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب من وجهة نظر غير المشاركين بالحركات المجتمعية الأردنية).

#### ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (التأثير)

يتوقع وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمرونة المتاحة في التغيير المطلوب عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في الحركات المجتمعية الأردنية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار  $F$ -test لأثر المرونة المتاحة في التغيير المطلوب كما في الجدول (9).

وعلى المستوى الجزئي فقد اتضح ارتباط متغيرات المرونة بعلاقات معنوية مع التغيير الكلي، وكان أعلى ارتباط معنوي \*\* (0.209) بين مرونة الحكومة والتغيير في حين كان أدنى ارتباط معنوي \*\* (0.197) بين مرونة مجلس الأعيان والتغيير، ولم تكن العلاقة بين مرونة مجلس النواب ومرونة القدرات والإمكانات المتاحة مع التغيير معنوية. وكانت العلاقة بين المرونة المتاحة الكلية والتغيير الكلي المطلوب معنوية بمعامل ارتباط \*\* (0.208) يدعم هذه العلاقة وجود (66,7%) علاقة جزئية معنوية، وتثبت هذه النتائج صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تذهب إلى وجود ارتباط معنوي

### الجدول (9): نتائج اختبار $F$ -test لأثر المرونة المتاحة في التغيير المطلوب.

N=902

المرونة المتاحة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f) المحسوبة	مستوى الدلالة
Regression	Sum of Squares	d.f	Mean Square	F-calculated	Sig (f)
Regression	3.250	1	3.250	13.532	0.000 <sup>9</sup>
Residual	47.790	199	0.240		
Total	51.040	200			
قيمة معامل التحديد $R^2 = 64\%$					
قيمة $R = 0.80$ **					

للتغيير تؤثر بمقدار (36%) تُعزى لعوامل أخرى غير المرونة، يدعم هذه التأثيرات علاقة ارتباط معنوية قوية جداً  $(0.80)^{**}$  بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب عند مستوى معنوية (0.01) وبناء على ملاءمة نموذج الانحدار سيتم اختبار فرضية التأثير الرئيسة الثانية. وسيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لأثر متغيرات المرونة المتاحة في التغيير المطلوب كما في الجدول (10).

يعكس الجدول (9) ملاءمة نموذج الانحدار لاختبار فرضية التأثير الرئيسة الثانية (بتوقع وجود تأثيرات معنوية للمرونة المتاحة في التغيير المطلوب عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  في الحركات المجتمعية الأردنية بسبب ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (13.532) عن قيمتها الجدولية والبالغة (2.10) عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  ودرجات حرية (199,1) وتشير قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) إلى أن المرونة المتاحة تفسر (64%) من التغيير المطلوب. وأن هناك محددات أخرى

الجدول (10): تحليل الانحدار المتعدد لأثر متغيرات المرونة المتاحة في التغيير المطلوب

N=902

نتيجة الاختبار	مستوى دلالة T	T Calculated	Beta	معامل الانحدار B	مركبات المتغير المستقل	المتغير المستقل
Sig	0.013	2.507	0.205	0.143	1. مرونة مجلس النواب	المرونة المتاحة
Sig	0.047	1.776	0.157	0.110	2. مرونة مجلس الأعيان	
Sig	0.036	2.779	0.321	0.182	3. مرونة الحكومة	
Sig	0.019	1.803	0.120	0.093	4. مرونة القضاء	
Sig	0.028	1.746	0.136	0.115	5. شفافية الإعلام	
Sig	0.013	1.784	0.191	0.174	6. القدرات والامكانيات المتاحة	
* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$						
** ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$						

المتاحة) وبنسبة اتفاق (61.4%) ووسط حسابي (3.07) من العينة، وأدى اتفاق حول (مرونة مجلس الأعيان) وبنسبة اتفاق (50%) ووسط حسابي (2.5) من العينة. ويرى الباحث أن حصول (مرونة الامكانيات والموارد المتاحة) على أعلى اهتمام يعود إلى اعتقاد العينة المستبانه بتوفر الامكانيات والموارد القابلة للتحويل إلى رافعة تنهض بالدولة الأردنية. في حين أن حصول (مرونة مجلس الأعيان) على أدنى اتفاق، يُعزى إلى طريقة تشكيله والقائمة على أساس التعيين، والتي تلعب دوراً مقيداً في مرونة المجلس المطلوبة.

ب. درجة موافقة عالية بأهمية نسبية (83.2%) ووسط حسابي (4.16) للحاجة إلى التغيير، ويشير ذلك إلى رغبة شديدة لعينة الدراسة في إجراء تغييرات جذرية وشاملة، حيث بلغ أعلى اهتمام (بتغيير السياسات والاستراتيجيات) وبنسبة اتفاق (86.2%) ووسط حسابي (4.31) من العينة، وأدنى اتفاق حول (تغيير البنى الهيكلية) وبنسبة اتفاق (81.6%) ووسط حسابي (4.08) من العينة. ويرى الباحث أن حصول الحاجة إلى (تغيير السياسات والاستراتيجيات) المتبعة على أعلى اتفاق، يعود إلى الاعتقاد بأن الأردن بحاجة إلى تغيير هذه السياسات والاستراتيجيات التي كان لها الدور الأكبر في

وبيّن الجدول (10) أن جميع متغيرات المرونة (مرونة مجلس النواب، ومرونة مجلس الأعيان، ومرونة الحكومة، ومرونة القضاء، وشفافية الإعلام، وحجم القدرات والامكانيات المتاحة) تؤثر معنوياً في التغيير المطلوب بدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة) عن قيمتها الجدولية البالغة (1.645) عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وكانت مرونة الحكومة أكثر أثراً في التغيير المطلوب حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.779) بمعامل انحدار (0.182) في حين كانت شفافية الإعلام أقل أثراً في التغيير المطلوب حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.746) بمعامل انحدار (0.115).

#### المطلب الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات

1. توجد دلالة إيجابية لمصطلحي المرونة والتغيير عند أفراد عينة الدراسة، فقد تبين أن هناك:  
أ. درجة موافقة ضعيفة بأهمية نسبية (54.8%) ووسط حسابي (2.74) لتوفر المرونة، ويشير ذلك إلى اهتمام عينة الدراسة، حيث كان أعلى اهتمام (بمرونة الامكانيات والموارد

الانتخاب على القائمة الوطنية قد أُفرغ من محتواه عندما سمح لغير الأحزاب لتشكيل تلك القوائم، والتي قامت في معظمها على أسس غير حزبية. أما القضاء فقد كانت مرونته منخفضة رغم أنه أعلى من سابقه، والذي يعود حسب اعتقاد الباحث إلى عدم استقلالية القضاء بشكل كامل، ومن دلالات ذلك التبعية المالية لوزارة العدل (السلطة التنفيذية)، ويعلل الباحث سبب ارتفاع مرونته عن سابقه بتشكيل المحكمة الدستورية، التي يُعدها بعض الناس رافعة تنهض باستقلالية القضاء. ويرى الباحث أن سبب انخفاض مرونة شفافية الإعلام يعود إلى عدم استقلال الإعلام بشكل كامل عن السلطة التنفيذية، وتقييده من خلال قانون المطبوعات والنشر لسنة 2013، الذي أخضع المواقع الإلكترونية للقانون. أما من حيث ارتفاعه بالمقارنة مع سابقه، فيرجع حسب اعتقاد الباحث إلى ثورة الاتصالات وصعوبة سيطرة السلطة التنفيذية على أدواتها بمختلف صنفها. وفيما يتعلق بانخفاض مرونة الحكومة، فيعود ذلك كما يرى الباحث لعدم اتخاذها إجراءات إصلاحية حقيقية من شأنها نشر العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ينمي شعور المواطن الأردني بالرضا عن أداء الحكومات، أما سبب ترتيبها المرتفع نسبياً، فيرجع حسب رأي الباحث إلى برنامج هيكلية المؤسسات الحكومية الذي خلق انطباعات مرضية نسبياً، إضافة إلى أسلوب الحكومة المرنة في التعامل مع الحركات الشعبية، وطريقة تشكيل حكومة عبدالله النور الثانية بطريقة تشاورية رغم عدم اكتمال تجربة الحكومة البرلمانية. ويرى الباحث أن حصول مرونة الإمكانيات والموارد المتاحة، على أعلى مرونة من سابقها، يعود إلى اعتقاد العينة المُستبانة بنوفر الإمكانيات والموارد القابلة للتحويل إلى رافعة تنهض بالدولة الأردنية، ولكن عدم توفر الإرادة الحقيقية لاستغلال تلك الإمكانيات والموارد جعلها تحصل على نسبة منخفضة من المرونة المطلوبة. ومما سبق يتضح عدم الرضا الكلي عن مسارات التغيير الحالية. ويرى الباحث أن سبب ارتفاع نسبة المطالبين من العينة الكلية بحاجة الأردن إلى إجراء تغييرات شاملة وجزئية، يعود إلى عدم رضاهم عن مسارات التغيير الحالية، التي لم تمس جوهر التغييرات المطلوبة والمتوقعة في ظل ربيع عربي يطالب بمزيد من الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

5. يعتقد المشاركون في الحركات المجتمعية أن هناك انخفاضاً حاداً في منسوب المرونة وعدم رضى عن مستوى التغيير، غير أن عكس ذلك ليس صحيحاً فيما يتعلق بغير المشاركين فقد أفاد (53.6%) من غير المشاركين بأن الاردن يحتاج في الوقت الحالي إلى إجراء تغييرات شاملة وجزئية.

الضائقة الاقتصادية التي يعيشها المواطن الأردني، في حين أن حصول (تغيير البنى الهيكلية) على أدنى اتفاق يرجع إلى الاعتقاد بأن البنى الهيكلية والمؤسسية كافية في الفترة الحالية للاضطلاع بالتغيير المطلوب.

2. اتضح وجود علاقات إحصائية ذات دلالة معنوية بين المرونة المتاحة والتغيير المطلوب للمشاركين وغير المشاركين بمعامل ارتباط كلي  $R^2 = 0.326$  ومعاملات ارتباط جزئية كان أعلاها  $R^2 = 0.308$  مع تغيير السياسات والاستراتيجيات، وأدناها  $R^2 = 0.261$  مع التغييرات القيادية. ويرى الباحث أن العينة المُستبانة تؤكد ضرورة تغيير السياسات والاستراتيجيات المتبعة لدى الدولة الأردنية. في حين أن العينة المُستبانة ترى أن التغييرات القيادية المتكررة تنعكس سلباً على الاستقرار.

3. التحويل على المرونة المتاحة بوصفها دالة على التغيير المطلوب، حيث تشير قيمة نموذج الانحدار ( $R^2$ ) إلى أن (64%) من التباين في التغيير المطلوب يعود إلى المرونة المتاحة، يدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة للنموذج (13.532) والتي تشير إلى معنوية معامل التحديد ( $R^2$ ) عند مستوى معنوية (0.01). ويرى الباحث أن التباين في التغيير المطلوب يعود لعدم ثقتهم بالمرونة المتاحة لدى الدولة الأردنية.

4. تبين أن هناك انخفاضاً حاداً في مستوى المرونة المتاحة، واتخذت متغيرات الترتيب التالي من وجهة نظر عينة الدراسة (مرونة مجلس الأعيان، ومرونة مجلس النواب، ومرونة القضاء، وشفافية الإعلام، ومرونة الحكومة، ومرونة الإمكانيات والموارد المتاحة)، كذلك اتضح عدم رضى كبير عن مسارات التغيير الحالية. وترغب عينة الدراسة في إجراء تغييرات جوهرية حسب الترتيب التالي (تغيير في السياسات والاستراتيجيات، وتغييرات قيادية، وتغيير في البنى الهيكلية).

يعتقد الباحث أن سبب الانخفاض في المرونة المتاحة والتدرج في ترتيب أبعاد المرونة تصاعدياً من الأدنى إلى الأعلى كما يرى المستبانون يعود بالنسبة لمجلس الأعيان إلى طريقة تشكيله القائمة على أساس التعيين، والتي تلعب دوراً مقيداً في مرونة المجلس المطلوبة، أما انخفاض مرونة مجلس النواب فتعود إلى أن مخرجات قانون الصوت الواحد الذي يعيق وصول أصحاب الكفاءة والتوجهات السياسية إلى قبة البرلمان، كون هذا القانون ينمي التوجهات العشائرية والفتوية والمناطقية، كما ويعد هذا القانون بيئة خصبة لاستغلال المال السياسي، والشاهد على ذلك أن هناك بعض القضايا المنظورة أمام القضاء لبعض نواب المجلس السابع عشر، وبالرغم من التعديل الأخير على قانون الانتخاب الذي أدخل فيه القائمة الوطنية، لم تحد من سلبات قانون الصوت الواحد، كون



الباحث أن سبب ارتفاع اتفاق المشاركين وغير المشاركين باختلاف نسبهم على أن الإصلاحات والتغييرات الحالية غير كافية، يعود إلى أن سلسلة الإصلاحات والتغييرات الحالية المتمثلة في التعديلات الدستورية وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب وتشكيل المحكمة الدستورية، غير كافية من الناحية الفعلية لتحقيق ديمقراطية حقيقية تقوم على مبدأ أساسي وهو أن الشعب مصدر السلطات.

10. ترى العينة الكلية أن أهم العقبات التي تحول دون التغييرات المطلوبة هي:

الفساد، وعدم وجود إرادة حقيقية للإصلاح السياسي، والواسطة والمحسوبية، وتدخل الأجهزة الأمنية، والتبعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يرى الباحث أن سبب ترتيب أهم العقبات التي تحول دون التغيير المطلوب يعود بالنسبة إلى عقبة الفساد التي احتلت المرتبة الأولى، إلى عدم الجدية في محاربتة، بحكم الشواهد الواقعية التي يعيشها أبناء المجتمع، وتداولها وسائل الإعلام. فوجود دائرة مستقلة معنية بمكافحة الفساد، سبب علمي يجعل من العينة المستبانة تعتقد أن الفساد أهم العقبات في ظل التقارير الصادرة عن هيئة مكافحة الفساد التي تؤكد وجود عدد كبير من ملفات الفساد وتحويل بعضها إلى القضاء، ومثال ذلك ملف شركة الفوسفات. أما فيما يتعلق بالعقبة الثانية المتمثلة في عدم وجود إرادة حقيقية للإصلاح السياسي، فيرى الباحث أن القوانين الناظمة للعمل السياسي لم ترتق إلى مستوى التغيير المطلوب، مثال ذلك قانون الانتخاب، حيث واجهت الحكومة مشكلة في تسويقه وتطبيقه، كما هو في حالة القائمة الوطنية التي أفرغت من مضمونها بالسماح لغير الأحزاب بتشكيلها. وفيما يتعلق بعقبة الواسطة والمحسوبية، يرى الباحث أنه إحساس اجتماعي واقعي يتم الإشارة إليه بوسائل الإعلام من ظروف التعيين وتعيين الشواغر العليا والوظائف الإدارية الأخرى، ولكن في الآونة الأخيرة تم التوجه نحو ربط بعض الشواغر الإدارية بديوان الخدمة المدنية في الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة. وهذا دليل على اعتراف الحكومة بأن الشواغر في بعض الوزارات والمؤسسات كانت تُعبأ بوسائل غير شفافة، مما أدى إلى وجود ترهل إداري نتيجة هذه التعيينات الذي أصبح سمة تلك المؤسسات. وبخصوص عقبة تدخل الأجهزة الأمنية ووروده في المرتبة الرابعة، يرى الباحث على سبيل المثال، أن الشاهد على هذه العقبة اعتقاد المواطن أن نظام التوظيف الحكومي في قطاعاته كافة، يستلزم موافقات أمنية، وأيضاً الاعتقاد بأن الأجهزة الأمنية لها اليد الطولى في رسم بعض السياسات لغايات أمنية تراعي التقاطعات المختلفة في المجتمع الأردني.

ويرى الباحث أن هناك شبه اتفاق بين المشاركين في الحركات المجتمعية وغير المشاركين بوجود انخفاض حاد في مستوى المرونة المطلوبة، وعدم رضا عن التغييرات التي حدثت، اعتقاداً منهم بأهمية إجراء تغييرات شاملة وجزئية.

6. كانت الدوافع للمشاركة في الحركات المجتمعية (84.6% وطنية، 7.5% شخصية، 7.5% لقضاء وقت الفراغ، 0.56% كتقليد للغير، 0.0% بسبب البطالة وعدم العمل). ويفسر الباحث أن الدافع الوطني كان أعلى دافع للمشاركة، كون المشاركين في الحركات المجتمعية يملكون حساً وطنياً بأهمية حدوث تغييرات ايجابية.

7. يتفق (35.3% من المشاركين بالحركات المجتمعية و27.6% من غير المشاركين) بأن المستقبل لا يدعو للتنازل في الأردن، مقابل (19.9% من المشاركين، و30% من غير المشاركين) كانوا متفائلين، وأن (44.8% من المشاركين، و42.4% من غير المشاركين) لا يمتلكون رأياً محدداً (وسط). يرى الباحث أن تقارب الأرقام يدخلنا عادة في اضطراب وضبابية، وهذا أمر طبيعي لأن هذا المحور يتعلق بالمستقبل، فهنا تظهر التوقعات وعدم اليقين. وعدم اليقين غير مقتصر على الأفراد وإنما أيضاً على مستوى الأجهزة الحكومية، لعدم وجود رؤية مستقبلية واضحة لدى صانع القرار، كون السياسات القائمة تعتمد على امتصاص الصدمات وصددها بدلاً من اتباع سياسات متحوّرة حول الفعل بدلاً من ردة الفعل. ومما يدل على ذلك، بقاء الإصلاحات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى عدم الاستقرار الإقليمي المنعكس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الأردن داخلياً، مما يشكل عاملاً إضافياً ضاغطاً على قدرة الحكومة في امتلاك رؤية واضحة للمستقبل.

8. ترى (62.85% من العينة الكلية أن الأردن يحتاج في الوقت الحالي إلى إجراء تغييرات شاملة وجزئية، مقابل 37.15% من العينة ترى الحفاظ على الوضع الحالي وتحسينه قليلاً. يرى الباحث أن سبب ارتفاع نسبة المطالبين من العينة الكلية بحاجة الأردن إلى إجراء تغييرات شاملة وجزئية، يعود إلى عدم رضاهم عن مسارات التغيير الحالية، التي لم تمس جوهر التغييرات المطلوبة والمتوقعة في ظل ربيع عربي يطالب بمزيد من الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

9. يتفق (86.6% من المشاركين، و69.2% من غير المشاركين) على أن الإصلاحات والتغييرات الحالية في الأردن غير كافية، مقابل (4% من المشاركين، و9.2% من غير المشاركين) يرون أنها كافية. وأن هناك (6.5% من المشاركين، و21.6% من غير المشاركين) لا يمتلكون رأياً محدداً بشأن كفاية أو عدم كفاية الإصلاحات والتغييرات الجارية. يعتقد

- لمعالجة تلك الاسباب.
2. رصد الحركات المجتمعية المختلفة والتعرف إلى احتياجاتها ورغباتها بشكل مستمر وتحويل تلك الطموحات إلى خطط وسياسات واستراتيجيات والعمل على تنفيذها بكفاءة وفاعلية.
  3. ضرورة الاعتراف بهيمنة الأغلبية الصامتة وتطلعاتها، ذلك أن صمتها ليس مضموناً في كل الأوقات، وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم واتخاذ القرارات، وتطوير نظم الرقابة والمساءلة، وترسيخ مبدأ الشفافية في كل مؤسسات الدولة.
  4. ينبغي على القيادات أن تؤمن بالتغيير المخطط، وأن تبذل جهوداً مخلصاً لنشر هذا الإيمان في مؤسسات الدولة المختلفة وتهيئتها لعملية التغيير.
  5. إنشاء مؤسسة مستقلة للتخطيط والتغيير الاستراتيجي يشترك في إدارتها ممثلون عن الحركات ومؤسسات المجتمع المحلي والأحزاب ومستقلون تُعنى بمسح ومتابعة البيئة الداخلية والخارجية، وتقييم الفرص والمخاطر وتحديد نقاط القوة والضعف، وتصميم السياسات والخطط والاستراتيجيات وفقاً لنتائج هذا التحليل.

أما عقبة التبعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يعود في اعتقاد الباحث إلى كون الأردن قد دخلت مع تلك المؤسسات في اتفاقيات التصحيح الاقتصادي، والتي تفرض على الأردن القيام بإجراءات تصحيحية تقضي برفع الدعم عن السلع الأساسية، مما فرض أعباءً اقتصادية إضافية على المواطن الأردني، والشاهد على ذلك قرارات حكومة النور برفع الدعم عن المشتقات النفطية، وبعض المواد الغذائية الأساسية. وللتغلب على هذه العقبات، تعتقد الفئة المستبانة بأن الدولة الأردنية يجب أن تحسن مرونتها في: مكافحة الفساد بشكل حقيقي، وإجراء تغييرات دستورية شاملة، والكفاءة في تعيينات المناصب العامة، وتغيير مهام الأجهزة الأمنية، وإجراء تغييرات جوهرية في قانون الانتخاب وذلك بتبني قانون ديمقراطي وعصري، وتبني إصلاحات اقتصادية ذات بعد اجتماعي تراعي الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

### ثانياً: التوصيات

1. الشروع بإجراء دراسات معمقة حول أسباب انخفاض المرونة في مؤسسات الدولة الأردنية واتخاذ إجراءات جذرية

### المصادر والمراجع

- الدروس المستفادة، في: الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، عبدالاله بلقزيز، عمان، وزارة الثقافة، ص125-136.
- الحواراني، هاني، 2012، الحركات الأردنية، مقاله نشرت في صحيفة الدستور الأردنية بتاريخ 7 فبراير 2012.
- الخزاعي، حسين، 2004، اتجاهات المجتمع الأردني نحو مرض الإيدز، دراسة سوسيولوجية ميدانية، القاهرة، مجلة حوليات عين شمس، المجلد 32، جامعة عين شمس.
- دده، محمد، 2012، الحراك الجماهيري العربي: ثورة ان صناعة لفرصة سياسية؟، في: الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، عبدالاله بلقزيز، عمان، وزارة الثقافة، ص39-52.
- روبنسون، دانا جاينس، 2000، التغيير: أدوات تحول الأفكار إلى نتائج، تعريب: إصدارات بميك، الإشراف العلمي: عبد الرحمن توفيق، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك.
- روبيرتس، تيمونز، وأيمي هايت، 2004، من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الكويت، عالم المعرفة.
- سليمان، حسين، وهشام عبد المجيد، ومنى البحر، 2005، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، بيروت،

- أفابية، محمد نور الدين، 2012، التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة، في الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، عبدالاله بلقزيز، عمان، وزارة الثقافة، ص13-38.
- برو، فيليب، 1998، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بشارة، عزمي، 2011، في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- بني سلامه، محمد تركي، 2013، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي دراسة ميدانية ونوعية، عمان، مؤسسة المستقبل ومركز البديل للدراسات والأبحاث.
- بوريكو، ر. بودون، وف، 1986، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- تورين، آلان، 1976، انتاج المجتمع، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والانتاج القومي.
- جلدة، سامر، 2009، السلوك التنظيمي والنظريات والنظريات الإدارية الحديثة، عمان، دار أسامة للنشر.
- حسيب، خير الدين، 2012، حول "الربيع" الديمقراطي العربي:

- New York: Dover Publication.
- Charles Tilly. 1994. Social Movements As Historically Specific Cluster of Political performances, *Berkeley Journal of Sociology*, (38): 1-30.
- Chatterjee, P. 2006. The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World , Hastings Schoff Lecture , USA: Columbia University Press.
- Duetch, k. 1961. The Social Mobilization and Political development, *American Political Science Review*, Aug (55): 493- 514.
- Dupont, C., Florence, P. 2011. The Arab Spring or How to Explain those Revolutionary Episodes? *Swiss Political Science Review*, 17(4): 447-451.
- Gerhardt, H.P." Paulo Freire", Research Study, UNESCO, International Bureau of Education, Paris, 2000. 1-15.
- Haluani, M. 2008. Involvement in Mass Political Movements: From Individual Affliction to Organized Public Participation, 31<sup>st</sup> Annual Scientific Meeting of the International Society of Political Psychology, Sciences Po, Paris, France, July 9-12, 2008.
- Merer, D.S., Reyes, D. 2010. Social Movements and Contentious Politics, in *Handbook of Politics State and Society in Global Perspective*, Ed: Leicht, Kevin: 217-235.
- Porta, D., Della, F.O. 2004. Policing Social Protest in: David A. Snow (ed.) *The Blackwell Companion to Social movement*, Blackwell publishing.
- Ruggiero, V. 2008. Social Movements: A Reader, Routledge Students Reader, New York: Routledge.
- Snow, D.A., Sarah A. Soule, and Hanspeter Kriesi. 2004. Mapping the Terrain, in *The Blackwell Companion to Social Movements*, Edited by David A. Snow, S.A. Soule, and Hanspeter, K., USA: Blackwell Publishing: 3-16.
- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.  
أبوشهبة، فادية وآخرون، 2003، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، القاهرة، منشورات المركز القومي للبوث الاجتماعية والجنائية.
- الشوبكي، عمرو، 2010، الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي، الشوبكي محرر، القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات.
- صبري، إسماعيل وربيح محمد محمود، 1994، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت.
- عبداللطيف، رشاد، 2007، انحراف الصغار مسؤولية من؟!، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- العطيات، محمد بن يوسف النمران، 2006، إدارة التغيير والتحديات المعاصرة للمدير، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- قبيلات، ياسر، 2013، الحراك الأردني: قتل رحيم ودفن في صناديق الاقتراع، اخذا عن موقع: <http://www.al-akhbar.com/print/175159> 16 ايار 2013.
- كولفراني، محمد، 2013، المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الادلاله الاتفاقيه والاحتجاجية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (37): 123-146.
- المجالي، رضوان محمود، 2013، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، (38): 9-34.
- مرزوق، ابتسام ابراهيم، 2006، فعاليات متطلبات التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدى المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية - غزة.
- هاننتجتون، صموئيل، 1993، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي. نشر عام 1968، بواسطة جامعة بيل.
- هيجوت، ريتشارد، 2001، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبدالحميد، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- Al-hadrami, Omar, Hamdan. 2013. The Arab Protest Movements: An Insight into the Present, the Challenges and the Future, *Drasat, Human and Social Sciences*, (40), 2: 529-552.
- Aristotle. 2000. Politics, Translated by Benjamin Jowett,

## **Social Pressures: The Available Flexibility- and The Desired Changes Experimental Study on the Mobility in the Jordanian Community 2012-2013**

*Tareq Zyad Abu Hazeem\**

### **ABSTRACT**

This study aims at assessing the impact of the available flexibility as being the main parameter for the required changes from the perspectives of the participants or non-participants in the Jordanian Community Mobility. In order to achieve the objectives of the study, a model of two variables was designed: (1) the independent variable – the flexibility that is available in the House of Parliament, House of Senates, the Government, the Judiciary, the available resources and the media; (2) the dependent variable- the desired changes on the level of leadership, the Structure of the country, and the policies and the strategies of the country. Two hypotheses were derived from the model namely: (1) the connections and (2) the impacts. Data were collected from a random sample of (902) people that included participants and non-participants in the Jordanian community. A highly credible and consistent questionnaire was used. The analysis and the assessment of the results proved that the relation between the available flexibility and the desired changes is statistically significant.

A sharp decline of the available flexibility was also found. Dissatisfaction with the course of current changes was also revealed. Finally a significant difference in terms of strength, size, trends and course on the level of the variables and the sample was detected. The study concluded with a number of recommendations

**Keywords:** Community Pressure, Flexibility, Changes, Community Mobility in Jordan.

---

\* Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 17/11/2013 and Accepted for Publication on 6/4/2014.